هو كذلك وهذا بناء على ان التحقيق ان الاجزاء من حيث
هي داخلة في نفس قوام الكل ومن حيث الوجود علة
لوجود الكل فهي في المرتبة الاولى لما تقدم بالذات عليه
التقدمات المشهورة وفي الثانية لها تقدم بالطبع وان
التحقيق ان الجزء العقلي تخصوصه علة مفيدة يعني ان
شرطي للمفيد للجنس باعتبار بعض الملاحظات
اعني في مرتبة شرط لا شيء وانه محصل نوعية
فقط في مرتبة لا شرط شيء ومن هاهنا تسمع من قولهم
ان الجنس ماخوذ من المادة والفصل ماخوذ من الصورة وذلك الاخذ
يرفع قيد التجرد واعتبار الطبيعة من حيث هي والرابع
قالوا ان الكلي جنس للخمسة انما اورد بلفظ قالوا فان الخمسة
في الحقايق المتاصلة لم يتبين بعد تفي الحقايق الاصطلاحية
انها تعسر جدا نعم بنا الى تقولها هاهنا على قولهم
فقط فهي اعم واخص من الجنس اما الاول فلان جنس
الشيء اعم منه بالضرورة واما الثاني فلان فصل
الشيء يكون اخص منه البتة فهي يلزم اجتماع المتباينين
وحله ان كلية الجنس باعتبار الذات من جهة ان الكلي جنس
للجنس فانيا نه له بالنظر الى الذات وجنسية الكلي باعتبار
العرض فان مفهوم الجنس ليس عينا له ولا جزءا منه ولا
لزم صدق الجنس على الخاصة والنوع وغيرها فان الجنس
محمول على الكلي بالضرورة على ما هو المقرر فلا يرد
ان الجزء لا يستلزم الحمل فان الجزء قد يكون خارجا عن
محمول واعتبار الذات غير اعتبار العرض وبتغاير الاعتبار
يتغاير الامر فلا يلزم صدق المتباينين على امر واحد من جهة
واحدة وهو المستحيل افول ان الكلي لما يحمل على الجنس بالنظر

الى

الى ذاته كذلك يحمل على الجنس بالنظر الى عروضه فان
الكلي كما يعرض ما تحته من نفسه كونه من الكليات المتكررة
بالنوع كذلك يعرض للكليات الجنس ايضا مع قطع النظر
عن جنسيته لها فيكون العموم والخصوص من جهة العروض
فالاولى في الحمل ان يقال قد تتغاير الجهات لا يمتنع التناقض
ومن هاهنا تبين جواب ما قيل ان الكلي فرد من نفسه فهو نوع
فان الفرق بين الطبيعة والفرد سواء كانت ذاتية او عرضية
ظاهر وهو التعرية وهي تستلزم السلب وسلب الشيء عن نفسه
محال ووجه الجواب ان استحالة سلب الشيء عن نفسه
بالنظر الى الذات واما كانه بالنظر الى العروض ومعناه انا
اذا نظرنا الى ذات الشيء من حيث هي يكون سلبها عنها
من تلك الحيثية محالا على طريق نفي الحمل الاولي واذا نظرنا
الى عرض حصتها لها فيكون سلبها من حيث التخصيص وايا
ما كان ذلك الطريق فقد يلزم كون حقيقته الشيء عينا له وخارجا
عنه
فان الكلي بالنظر الى ذاته يكون عينا له وبالنظر الى عروض
حصته لها عارضا له وخارجا عنه لكن لما كان باعتبار بي
فلا محذور فيه فان لا يتصور توهم التناقض في الصورة
الاولى ولا في الثانية فان اختلاف المحمول لا يتصور التناقض
ولا شك ان الحمل الاولي وكذا العين ليس الا الطبيعة من حيث
هي والمحمول بالحمل العرضي والغيرية هي الحصة فقط فلا
تحال بتوهم التناقض فلم يبق توجيه السوال والجواب
اما الاول فظاهر السطلان واما الثاني فلا نسلم انه على
الاول قلنا ان الاحكام الثابتة للافراد ثابتة
للطبايع من حيث هي وان قد ثبت للحصة انها خارج عن
الطبيعة من حيث هي ومسلوبة عنها على طريق في الحمل الاولي

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)